

الفصل الثالث

العقل والاعتقاد في الحضارة اليمنية

مسألة التلازم والاختلاف أو التناقض بين فكرة العقل من جهة والاعتقاد من جهة أخرى في حياة وتاريخ المجتمعات الإنسانية هي من الأمور البليبية التي شغلت معظم جهود المفكرين والفلاسفة في كل المجتمعات ، على اختلاف مذاهبهم ونزعاتهم ، وعبر مراحل التاريخ المختلفة ، باعتبار أن العقل يقف دائماً على طرفي نقيض مع فكرة الاعتقاد ، حيث يمثل العقل دائماً المقياس الإيجابي المتجدد لفكر الإنسان وتصرفاته تجاه نفسه وتجاه الطبيعة من حوله ، بينما تشكل فكرة الاعتقاد الجانب السلبي في ذلك ، والتي تضيق على كل شيء في الطبيعة والمجتمع صفة الثبات والسكون وتنفى عنه خاصية التغير ، إنطلاقاً من رفض استخدام منطق العقل البشري وملاحظاته الحرة ، بناء على افتراض أنه عاجز عن القيام بمثل ذلك ، والاكتفاء بالاستسلام لمقاييس ذهنية وميتافيزيقية مفترضة عشوائياً ، وخارجة عن منطق العقل وقوانين الطبيعة ، وبظل دائماً الاختلاف بين هذين الطرفين نسبياً من مجتمع لآخر ومن مرحلة تاريخية لأخرى. ويهمننا الآن أن نبحث عن هذا التناسب بين العقل والاعتقاد في حياة المجتمع اليمني القديم في ضوء افتراض أولى تغلب فيه نزعة العقل على نزعة الاعتقاد في تاريخ المجتمع اليمني بصفة عامة حتى اليوم وذلك من خلال الفقرات الآتية :

الفرض الأول

إن الفرض العلمي الذي سنبدأ بتسجيله في هذا الشأن هو أن التراث الإجتماعي والحضاري للمجتمع اليمني الرسمي منه أو الغير رسمي⁽¹⁾ قد اتسم إجمالاً بشيوع

(1) المقصود بالتراث الرسمي هو كل ما يتعلق بالتنظيمات والأفكار والأفعال المقتنة عن طريق النظام الرسمي للدولة فعلا من سياسة واقتصاد وقانون وديانة وماينجم عن كل ذلك من مخلفات=

العقلانية ، وضعف الجانب الاعتقادي ، والميل المباشر إلى التحكم في مظاهر الطبيعة ، والصراع المادى والحسى معها ، في محاولة لإثبات وتأكيـد تفوق الإنسان من ناحية وتوفير إحتياجات بقائه المباشرة وتطوره الغير مباشر من ناحية أخرى ، كما يتميز هذا التراث أيضاً بمرونة وقابلية عجيبة للأخذ والعطاء والتغيير ؛ واستبدال المواقف الفكرية والاجتماعية بسهولة ، والمقرون بنزعة ورغبة مسرفة لتحقيق الذات الفردية والجماعية من خلال هذا التغيير بصورة مبررة وغير مبررة ، حيث لا يجد الأفراد في هذا المجتمع صعوبة تذكر في تكوينهم الوجداني والنفسي والحضارى تعوق أو تحول دون تغيير مواقفهم وأفكارهم وأنماط حياتهم ، واستبدالها بمواقف وأفكار وأنماط حياتية جديدة ، حتى على المستوى العقائدى نفسه ، بقدر ما أن الصعوبة تكمن في الموازنة بين هذا التغيير وبين متطلبات هذا النزوع القوى لتحقيق الذات الفردية والجماعية ، التي تمثل « جوهرياً » مقياس القبول أو الرفض للمتغيرات المبررة وغير المبررة ، سلبية كانت أم إيجابية ، ويضاف إلى كل ذلك التجاوز غير العادى لحدود الذات الفردية إلى الذات الجماعية والحصول منها على أهم مقومات ومتطلبات هذه الذات الفردية وتحقيق أغراضها ووجودها نفسه .

هذا الفرض المركز بعبارات قصيرة ومختصرة وربما غير مفسرة وموضحة بالقدر الكافى حول طبيعة المضمون الفكرى للتراث الحضارى فى المجتمع البنى بعامة سوف تتضح كل أبعاده ومدى قدرته على الصمود والثبات أمام تحليل مجريات الواقع التاريخى والاجتماعى ووقائعه القديمة

= تراثية وحضارية ذات طابع معين ، أما التراث الشعبى فهو لا يختلف عن التراث الرسمى إلا من حيث كون كل عناصره ووقائمه مشروطة بطروف الواقع التلقائى المباشرة بفاعلية أكثر من التنظيم الرسمى للدواة والمجتمع ، إذ أن هذا التنظيم الرسمى هو فى جانب أساسى منه وبالضرورة إنعكاساً وتعبيراً مباشراً وغير مباشر عن ذلك الجانب الغير رسمى من التنظيم الاجتماعى الذى نسميه تنظيم شعبى أو تراث شعبى ، وكلا الجانبين مرتبط بالآخر ويؤثر ويتأثر به ، إلا أن الجانب الأول « التراث الشعبى » غالباً ما يعبر عن حقيقة ما هو موجود وما يوفر الحد الأدنى على الأقل مما تتطلبه ضرورات البقاء والعيش فى جماعة بشرية تحت أى ظرف من الظروف ، بينما يعبر الجانب الآخر « التراث الرسمى » عما ينبغى أن يكون ، بطريقة إرادية واعية ومنظمة ، إلى جانب كونه إنعكاساً وتعبيراً عن الجوانب الحسنة فى التراث الشعبى نفسه ، أو ما يفترض عادة على الأقل أنها حسنة .

والحديثه باختصار ، خصوصاً ما يدخل منها ضمن البديهيات المتداولة والمعاشة ، وذلك من خلال اختزال المضمون الكلى للفرض السابق في ثلاث نقاط رئيسيه ، وجعل كل منها عنواناً ومدخلاً للتحليل والبحث لمجمل جوانب هذا الموضوع ، وهى أن التراث اليمنى عامة يتميز ب : شيوع العلانية وضعف الجانب الاعتقادى ، والميل إلى التحكم فى مظاهر البيئته والطبيعة وتطويعها لخدمه أغراض ومتطلبات اجتماعية عامة ، ثم المرونه والقابلية للمحوظه لامكانية الأخذ والعطاء المشروطة بتحقيق الذات .

التذكير بالبديهيات

ألا يكون من بديهيات الأمور وأيسرها القول فى ضوء كل ما سبق فى الفصل الماضى من هذه الدراسة بأن قدماء اليمينيين قد أقاموا حضارة إنسانية حقيقية لا تقل شأنًا عما فعله جيرانهم ، وربما حقيقة رسلهم وطلانح هجراتهم الاجتماعية والسياسية من الأشوريين والفينيقيين أولاً فى بلاد الشام وعلى شواطىء دجلة والفرات ، ثم الغساسنة والمناذرة قريبي العهد من عمر التاريخ فى نفس المنطقة ، وأخيراً جحافل الفاتحين حملة الدعوة الإسلامية وأنصارها إلى أكثر من مكان فى العالم الإسلامى ، وكذلك معاصريهم القدماء من الفراعنة واليونانيين وغيرهم^(١) وأنهم وهو الأهم قد اهتموا داخل موطنهم الأصلي ببناء عشرات ومئات السدود، لحجز مياه الأمطار الموسمية، على مستوى من الدقة والضخامة والانتشار لا نجد له قرينة تذكر حتى الآن فى أى حضارة أو مجتمع آخر من المجتمعات القديمة ، وكذلك شبكات الري التى تنظم الاستفادة من هذه المياه المحجوزة طوال العام وصولاً إلى توفير رى دائم منظم ومضمون من مياة الأمطار ، بدلا من الري الموسمى

(١) أنظر حمود العودى : المنظور العلمى للثقافة دراسة خاصة عن المجتمع اليمنى طبعة القاهرة ١٩٧٣ ، ص ١٠٩-١١٢ . وكذلك كتاب : أهل اليمن فى صدر الإسلام، راجع الفصل الثالث والباب الثالث من الكتاب بصفة عامة .

وانظر فى ذلك أيضاً تاريخ اليمن السيامى لمحمد بن يحيى الحداد الطبعة الثالثة ص ١٣٥ - ١٤٠ طبعة القاهرة ١٩٧٦ .

العشوائى غير المضمون (١) ناهيك عن إقامة وتنظيم مزارع هائلة فى السفوح والمنحدرات الجبلية ، فيما يشبه عملية تحد صارخ لقهر الطبيعة وانتزاع أسباب الحياة المزدهرة منها بالإكراه ، نظراً لما كانت تتطلبه إقامة مثل هذه المزارع من من جهود مضمّنة وغير عادية من أجل إقامة الحواجز المرتفعة المبنية من الصخور القرانيتية الضخمة بطريقة هندسية وفنية بالغة الدقة والمتانة ، لتجميع التربة خلفها ، والمنحدرة من أماكن أعلى مكونة المساحات الواسعة من ناحية ، ولحفظ تربة هذه المساحات من الانجراف إلى أسفل من ناحية أخرى ، وكذلك المدرجات الزراعية فى الأماكن الأكثر تضرراً من المرتفعات الخصبة ، فالأرض الزراعية فى اليمن - كما يقول الأستاذ محمد أنعم طالب - لم تعد منحة الطبيعة فعظم الرقعة الأرضية المنتجة احتاجت إلى مجهود إنسانى مباشر لتكون منتجة ، وبكلمة أخرى مالت الأرض المنتجة إلى أن تكون من خلق الإنسان لا من خلق الطبيعة (٢) .

والتي ما تزال حتى اليوم ينبوعاً لجمال الطبيعة وسحرها ورمزاً لإرادة الإنسان المتصرة وإصراره العجيب على تأكيد إمكانية فرض الحياة والبقاء تحت مختلف الظروف ، يضاف إلى ذلك اهتمام قدماء اليمنيين البارز بالمرافق العامة الأخرى مثل الأسواق وطرق المواصلات ، التي لا تقل أهمية فى تقنياتها وضخامتها عن السدود ومزارع السفوح الكبيرة ، نظراً لما تحتله الطريق من أهمية بالغة فى ضرورة الربط بين مناطق بيئة جبلية وبركانية شديدة التضرر فى مجملها (٣) . أما نظام الدولة والمجتمع فهو إن لم نستطع تمثله من خلال كل تلك البقايا التاريخية والحضارية التي لم يعرف ويسجل منها إلا النزر اليسير حتى الآن ، ويكفى أن نذكر هنا للدكتور جواد على قوله : بأنه وجد

(١) اكتشفت مؤخراً بعثة أثرية ألمانية فى منطقة مأرب مصرفاً مائياً سليماً يصل طوله إلى حوالى مائة وأربعين كيلومتراً مبنى بطريقة هندسية دقيقة تحدثت عن ذلك الكثير من الصحف والمجلات خلال شهر ديسمبر ١٩٧٧ ومن بينها جريدة الجمهورية المصرية .

(٢) راجع محمد أنعم غالب : نظام الحكم والتخلف الاقتصادى والاجتماعى فى اليمن

ص ٩٦ طبعة القاهرة ١٩٦٢ م .

(٣) تاريخ اليمن السياسى للحداد ص ١٠٠ مرجع سابق .

للملك « يدع أب ذبيان بن شهر » وثيقة على جانب كبير من الأهمية لأنها قانون من القوانين الجزائرية المستعملة في مملكة (قتبان) بل في الواقع من الوثائق القانونية العالمية ، ترينا أصول التشريع وكيفية إصدار القوانين عند العرب الجنوبيين قبل الميلاد ، فيها روح التشريع الحديث وفلسفة التقنين ، وترينا أن الملك هو المرجع الأعلى للدولة وهو وحده الذى يملك حق إصدار القوانين ونشرها ، والأمر بتنفيذها ، وترينا أيضا أن مجالس الشعب « وهى المجالس المسماة بالمزود » تتكون من ممثلى المدن ومن رؤساء القبائل والشعاب وهى تقترح القوانين وتضع اللوائح^(١) . ويقول « نيكولوس » والحقيقة التى يجب أن نسلم بها مقدما هى أن تلك البلاد (اليمن القديمة) قد عرفت نظاماً يتكون من مجالس تمثل الشعب تمثيلاً نيابياً^(٢) .

دلالة الفرض وما وراء البديهيات :

كل هذه الأشياء ربما أنها قد أصبحت من الأمور البديهية ومما لا يختلف بشأنه معظم الباحثين المعاصرين ، وسبق لنا تحليله بأفاضة فى كل فصول القسم الأول من هذه الدراسة ، ويمكن ملاحظته ولمسه بالحواس المجردة تماماً كما يستطيع المرء أن يفعل وهو يقف بجوار الهرم الأكبر أو تمثال أبو الهول فى تبة الجيزة بمصر ، لكن الشئ المهم الذى نحن بصدده الآن هو ما الذى يمكن استنتاجه والتعرف عليه من أنماط التفكير الاجتماعى والسياسى والعملى الذى كان يتمتع به هذا المجتمع فى مثل تلك الحقب المتقدمة من التاريخ المبكر ، من خلال أنماط هذه الممارسات والأفعال المميزة للتراث اليمنى والحضارة اليمنية إلى حد كبير فى التعامل مع مظاهر الطبيعة والبيئة المحيطة بحثاً عن أساسيات البقاء ومقومات الاستمرار والتقدم .

لماذا اختار الناس بناء السدود بدلا من المعابد والمقابر ، كما فعل قدماء المصريين على طول وادى النيل وعرضه مثلا ، ولماذا اختار المجتمع اليمنى القديم بأسره هذا الموقف العملى المتشدد من مظاهر الطبيعة وظروف البيئة

(١) د. جواد على : المفصل فى تاريخ العرب قبل الإسلام ص ١٩٣ ج ٢ نقلًا عن المرجع السابق ص ٥٠

(٢) د. نيكولوس : التاريخ العربى القديم ص ١٣٢ وما بعدها نقلًا عن المرجع السابق ص ٥٥ .

الحيطه الصعبة ، رغبة منه فيما يشبه عقدة التحكم والتفوق عليها بدلا من الاحكام لايها والبحث عن أسباب الخير والشر من خلال نظامها وتصرفاتها العشوائية بالنسبة للإنسان ، ويستمدون منها بطريقة ساذجة أسباب الحياة وتعليل وجودها ، كما فعلت معظم المجتمعات الحضارية القديمة المعتمدة على الزراعة في وادي النيل حيث سخر كل شيء من أجل حياة ما بعد الموت ، وحيث كان الاعتقاد باستحالة فيضان النهر ما لم ترم فيه عرائس البشر الجميلة وفق طقوس دينية رسمية معينة ، أو في بلاد اليونان حيث الانفصام المسرف بين الفكر المغرق في الفلسفة والتأمل وأصناف الخيالات والإلهيات الدينية والمتيافيزيقية المعرقة في اللامعقول ، وبين الواقع الذي قسم فيه البشر تقسيماً طبقياً مغلقاً ، واحترق فيه الفعل والعمل اليدوي إلى حد كبير ، ناهيك عن الحرث والزرع والبناء ، حيث وقف كل ذلك على طبقه العبيد والبرابرة ، الذين لم يكن القهر والاحتقار يوجه إليهم كطبقة اجتماعية فحسب ، بقدر ما كان موجهاً بنفس القدر إلى احتقار الأفعال والمهن التي يمارسونها وإلى العمل بشكل عام ، يجسد كل ذلك كبير فلاسفتهم أفلاطون بقوله : أشكر الله لأنه خلقني يونانياً حراً لا عبداً ورجلاً لا امرأة ، وأشكره كذلك لأنني ولدت في عهد سقراط . (١) أو كما حدث ويحدث حتى اليوم في بعض المجتمعات العريقة في التاريخ الحضاري كالهند ، حيث كان وما يزال احتقار العمل ليس مبدأ اجتماعياً فحسب ، بل ومعتقد ديني أيضاً ، حيث يعتبر التسول والموت جوعاً والاستسلام لأشد المصائر تعاسة هو مقياس الفضيلة والتقوى والوسيلة الوحيدة التي تتيح للمرء أن يولد من جديد ، يوماً ما في وضع اجتماعي أفضل (٢) .

هذا الاستطراد السريع ليس مقصوداً لذاته ، بقدر ما هو قرينة دالة ولاجدال فيها حول حقيقة أنه بالرغم من أن كل الحضارات القديمة

(١) د. جميل صليبا : تاريخ الفلسفة العربية ، دارالكتاب اللبناني بيروت الطبعة الأولى

١٩٧٠ ص ٣٩ .

(٢) أنظر رينيه ديمون ومارسيل مزوايه : التجارب الاشتراكية أمام مشاكل التنمية نقله إلى

العربية رشيد حسن وحسن قببسي - دار الحقيقة بيروت ص ٢٢٩ ، ٢٤٢ .

قد توصلت إلى الكثير من حقائق العلوم الطبيعية والهندسية والكيمائية التي اعتدت عليها في بناء نفسها ومخلفاتها المادية الماثلة حتى اليوم ، إلا أن المضمون الإجتماعى والإنسانى الذى استخدمت في إطاره هذه الحقائق ورتبت من أجله الأوضاع الإجتماعية والسياسية والعقائدية أيضاً ، هو الذى يصرخ بوضوح في تباين وتمايز المضمون العقلى والذهنى من طراز حضارى لآخر ، هذا التباين الذى تجسده الوقائع والمنجزات المادية التي تعكسه وتعبّر عنه أصدق تعبير واضح ، لا يحتاج المرء معها إلى جهد كبير أو غنى يذكر لكى يميز بين المضمون والمحتوى الفكرى والعقلى لبانى الهرم الأكبر في تبة الجيزة كمقبرة لموت فرد أو عائلة ، ورمزاً لخلودها الموهوم ، وما ارتبط بكل ذلك من تسخير البشر وقدراتهم الجسدية والعقلية والعلمية فيما يشبه عملية الإنسحاب المطلق من هذه الحياة الدنيا التي لم يبق لها نصيب يذكر من الإهتمام ، حيث الدور والقصور - كما يقول سيرج سونيرون - وسائر ما خصص لأغراض الحياة الدنيا من عمائر قد كانت كلها مؤقته ويكفى لبنائها اللبن ولذا نجد أنه لم يبق من عمائر الدنيا شيء أو أن ما بقى منها شيء يسير . (١) وذلك في مقابل عقلية بانى السد العالى ، على نفس الوادى بعد ثلاثة أو أربعة آلاف سنة ، من أجل الحياة لكل الناس ، وفي عملية تحذ لغير الطبيعة والتحكّم فيها لصالحهم حقيقة لا وهماً أو خرافة .

والشئ الأهم بالنسبة لموضوعنا هذا ومالا نخس بأدنى شك في تأكيده هو أن قدماء اليمنيين قد عاشوا هذا الموقف والمضمون العقلى الذى حدا بنا في النصف الثانى من القرن العشرين لبناء السد العالى ، عاشوه بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية قبل ثلاثة أو أربعة آلاف سنة ، وشكل هذا المضمون العقلانى الناضج حجر الزاوية والطابع المميز الأول لحضارة هذه المنطقة ، هذا الطابع الحضارى المميز الذى كرم العقل وربط بينه وبين متطلبات الإنسان الواقعية وأسباب تطوره وتقدمه الحقيقى ربطاً متيناً ،

(١) سيرج سونيرون : كهان مصر القديمة ترجمة زينب الكردى مراجعة الدكتور أحمد بدوى الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥ ص ٤ .

وحامه من الوقوع كلية تحت طائلة المعتقدات الجامدة والوهم والخرافة وكل المفاهيم والمثاهات الميتافيزيقية التي تركت بصماتها الواضحة في كل الحضارات القديمة إلى هذا الحد أو ذاك ، وكانت حضارة هذه المنطقة « الين » هي حقيقة أقلها جميعاً تأثراً واحتكاماً لهذا الجانب ؛ وصحيح بأنها لا تخلو منه بكل تأكيد لكنه أقل العوامل وأكثرها ضعفاً في مسارها ، وهو الأمر الذي سنزيده توضيحاً أكثر وتحليلاً أعمق في كل الصفحات والفقرات التالية .

التناقض الجدلي بين العقل والميتافيزيقا في التراث اليني

إن شيوع المضمون العقلاني في تفكير وممارسة المجتمع اليني القديم في تعامله مع الطبيعة والبيئة المحيطة الذي سبق الحديث عنه والتدليل عليه ، يقابله بديهياً إنكماش وتقهقر واضح في الجانب الإعتقادي والميتافيزيقي، وعدم الغلوف فيه والاحتكام إليه بأي حال ، وكل الوقائع والدلائل المؤكدة للموقف العقلاني السابق هي من باب أولى برهان جدلي مباشر على ضعف هذا الجانب الإعتقادي وانحداره إلى موقع هامشي تماماً في حياة المجتمع وعلاقاته . فقد سَخِرَ قدماء الينيين بالدهر وحتميات الغيب ، حيث تكشف دوريات ومراثي أولائك الملوك الحميريين - كما يقول شوقي عبد الحكيم - عن موقف غريب معاد في جوهره للدهر كمرادف للموت ، بل كثيراً ما يسخط من قضية الباطشين التي تذهب بالإنسان وتغيبه . . . فبأي حق يكون دوام الدهر متمثلاً في تعاقب الليل والنهار دون الإنسان ، وهو في النهاية يستصغر من شأن الدهر وعشوائيته ويصفه بأنه غير جدير بالمعاقبة أي أن الدهر دون مستوى العتب . (١)

ونستطيع أن نتأكد من موضوعية هذا الرأي الذي أورده الباحث المذكور والتصاقه بجوهر الحقيقة الواقعية إذا ما تدبرنا اليوم ومن خلال مجمل الإقايما والمأثورات الحضارية المادية ، ولاحظنا الحيز الضيق والهامشي

(١) شوقي عبد الحكيم : أساطير وفلسكلور العالم العربي الجزء الأول ص ١٦٢ مؤسسة روز اليوسف نوفمبر ١٩٧٤ م .

الذي كان يشغله الجانب الاعتقادي في الحضارة اليمنية من مقابر وأصنام ومعابد وآلهات ، والذي لم يستدل عليه حتى الآن بأى شيء يستحق الذكر ، إذا ما قورن بالجانب العقلاني والعلماني الشديد الوضوح والشمول الذي سبق الحديث عنه من عشرات ومئات السلود وقنوات الري والطرق والمزارع والمدرجات والحصون والقلاع والقصور والمدن المزدهرة والصحاريح الحجرية الضخمة التي تغطي مختلف المناطق بتوزيع متكافئ تقريباً ، ومرافق الدولة وأسس نظمها المختلفة .

والنقوش اليمنية - كما يقول الدكتور يوسف محمد عبد الله - تروى معالم حضارة أهل اليمن القدماء : تجارة نشطة بين الشرق والغرب جلبت إزدهاراً فائقاً ، وزراعة مغدقة إتكتأت على وسائل من الري راقية بمقاييس العصر آنذاك ، ومعمار فذاقتم على استخدام الحجر وفنون الزخرف لا يوازيه في تاريخ الشرق القديم إلا معمار وادي النيل ، وتقدم في استعمال المعدن ونحت الحجر يشيد بكفاءة الصناعات ومهارة فنيهم (١) ، هذا في الوقت الذي يضيف الدكتور يوسف في موضع آخر بالنسبة للجانب الديني قوله : « ليس سهلاً على المرء أن يتحدث عن العبادات في اليمن القديم إذ تكاد تنعدم تلك النقوش التي يمكن أن تلتقي الضوء على معالم الآلهة والأساطير في ذلك الزمن ، ولا تتوفر نصوص عبادة كذلك التي عثر عليها ضمن آثار بلاد ما بين النهرين (٢) .

وقد دلت نقوش الخط العربي المسند بأن قدماء اليمنيين كانوا حينما ينتصرون في الحرب أو يعم الخصب ، يقومون بعمل الاحتفالات السياسية والاجتماعية بذلك ، وتدوين هذه الوقائع في لوحات خطية صخرية جميلة مذيلة في آخرها أو أولها ببعض العبادات الدالة على بعض الشعائر الدينية الغامضة ، شكراً للإله على ذلك ، بطريقة هي أبعد ما تكون عن الممارسات الطقوسية وأقرب إلى الاحتفالات العامة (٣) وحدث مثل هذه

(١) د . يوسف محمد عبد الله : مقال في مجلة اليمن الجديد ، عدد مارس ١٩٨٠ ، ص ٢٨ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٣١ .

(٣) راجع بصفة عامة كتاب مطهر الإرياني : في تاريخ اليمن ، شرح وتعليق على نقوش

لم تنشر ، صدر عن مركز الدراسات اليمنية صنعاء ، ١٩٧٣ .

الاحتفالات الاجتماعية المختلطة بمشاعر التدين بعد الانتصار في الحرب أو وقوع موسم الخصب ومجرد التعبير عن التفاؤل والتشاؤم في المستقبل هو أمر ذى مدلول إجتماعى عقلانى أكثر منه دينى ، لأن الطقوس الدينية الحقيقية ، وبالذات في المجتمعات القديمة والحديثة أيضا هي التي تبدأ بها الأشياء وتطلب من خلالها ولا تنتهى بها ، لأن مختلف الدراسات والبحوث الأثرولوجية والاجتماعية والانسانية العامة قد أكدت بأن مختلف أشكال العقائد وأنماط التدين والطقوس في المجتمعات القديمة هي في أساسها وطابعها العام مجرد تعبير أول عن رغبات الإنسان واحتياجاته وطموحاته التي عجز عن تحقيقها في نطاق الواقع العملى ومن خلال المنطق العقلى المباشر ، وتقريب أول لمعرفة وتفسير مظاهر الطبيعة وظواهر الكون المحيطة وأسلوب فعلها وذلك باللجوء إلى الطرق الغيبية والخرافية ، حينما كانت تعجز حدود معرفته العقلية والعملية عن تفسير كل شىء في نطاقها بسهولة ، وهي بصفة عامة وسيط مشوهة وسالب بين الانسان والطبيعة باستمرار ، وهو أمر لم يجد الانسان منه بد أو معزل في مرحلة تاريخية معينة ، ويعبر عن رغبته في الحصول على المزيد من معرفة أسرار الطبيعة من حوله وتنمية معارفه الحقيقية عنها ، فكل ما لا يدخل في نطاق هذه المعارف العلمية والعقلية وظواهر الكون والطبيعة والانسان ، هو بالضرورة داخل في نطاق هذه الوسائط السالبة وتفسيراتها الخاطئة حتى اليوم ، بطريقة مباشرة وغير مباشرة ، وهو من وجهة النظر العلمية المجهول الذى لم يدرك العلم حقيقته بعد والقابل للمعرفة الانسانية في المستقبل ، وهو الأمر الذى ما يزال الانسان يناضل من أجله ويحز انتصاراته ضده ، والمتمثل في مجاهل الطبيعة والكون كل يوم .

وهو من وجهة النظر الميتافيزيقية والمثالية المجهول الذى لا يعجز الانسان عن معرفته فحسب ، بل والقوة التي يجب أن يستسلم لمشيتها وعشوائيتها المطلقة ، والتي تملى علينا من المفاهيم والمعارف الميتافيزيقية والخرافية المقدسة عن أنفسنا وعن الكون من حولنا كما نشاء هي بعشوائيتها المثالية ، لا كما ندبرها نحن بعقولنا وتجاربنا المادية ، وبمقدار ما يستطيع الانسان أن يجد ويضيق من مسافة وحجم هذا الوسيط السالب بينه وبين الظواهر الكونية

والطبيعية ويضاعف من استخدام العقل واكتشافاته ومعارفه العلمية والعقلية، التي تشكل الوسيط الموجب بينه وبين هذه الظواهر ، بمقدار ما يكون قد استطاع أن يخطونحو تقدمه الحقيقي ، والعكس صحيح (١). وعليه فإننا لانحس بأدنى شك بأن قدماء اليونانيين من خلال الطابع العام لحضارتهم قد ضيقوا كثيراً من مسافة وحجم ذلك الوسيط المشوهة ، واعتمدوا أكثر على وسائل عقلية وعلمانية بينهم وبين الطبيعة ، وفي كل شئون حياتهم الاقتصادية والاجتماعية والعكس صحيح ، وذلك إذا ما قورنوا على الأقل بمن عاصروهم أو سبقهم قليلا من قدماء المصريين واليونانيين وغيرهم .

نقوش الخط المسند (تحليل مضمون)

كما أنه من خلال تحليل العديد من النقوش واللوحات المكتوبة بالمسند، التي نشر الكثير منها في أكثر من عمل لباحثين أوريين ومحققين يمينين ، وبالذات النصوص ذات العلاقة بالجانب الديني ، ومن ذلك مجموع أربعة وثلاثين نصا التي قام بتحقيقها وشرحها الأخ الباحث والمؤرخ مطهر على الإرياني ، ونشرها في مصنف قيم عام ١٩٧٣ وجد أنها في مجملها تركز حول ثلاث قضايا أساسية ، تكرر نفسها في كل النصوص تقريبا ، مع اختلاف الحوادث والأشخاص الذين سجلت باسمهم ، وهذه القضايا الأساسية التي نورد مضمونها مرتبة حسب الأهمية الواردة في ترتيب مضمون كل نص على حده تقريبا هي :

(١) إن الفرق بين كلا الموقفين إزاء ما لم يدخل بعد في نطاق المعرفة العلمية للإنسان من حقائق العلم وقوانينه حول مجمل ظواهر الكون والقوانين الطبيعية بين من يعتبرها أشياء مجهولة قابلة لامكانية المعرفة من خلال نضال الانسان ودأبه المستمر من أجل معرفتها والتحكم فيها لصالحه ، وبين من يعتبرها عالما قائماً بذاته وشديد الهول والجبروت ، والانسان هو مجرد ظاهرة ملحقة به ، ومرهونة بمشيئته ولا يجوز استخدام العقل في إمكانية معرفة هذا العالم معرفة حقيقية ، عوضاً عن كون ذلك من الأمور غير القابلة للمعرفة أصلا ، التي تتجاوز حدود معرفتها قدرة الإنسان وتفكيره ، هذا الفرق هو فرق بالغ الدلالة والأهمية بين المفاهيم والمواقف الرجعية المتخلفة وبين غيرها من المواقف والمفاهيم التقدمية العلمية والعلمانية المتقدمة (أنظر في ذلك تفاصيل أكثر في مجلة الغد اليمنية عدد أغسطس ١٩٧٧ دراسة بعنوان : الاتجاه الواقعي في نظرية المعرفة . حمود العودي) .

(أ) إن الملوك وقادة الجيوش وبعض الاقيال ، كانوا حينما يحجزون إنتصاراً في الحروب ضد بعضهم أو ضد الغزاة الأجانب كالأحباش مثلاً ، وخارج حدود بلادهم تماماً كانوا يقدمون للإله هدايا أو نذوراً في شكل صنع تماثيل رمزية لها من البرنز الذهبي والفضي ، ونادر جداً من الذهب الخالص (١) شكراً لها على مساعدتهم في تحقيق ماتوصلوا إليه وهذا هو الغرض الأول .

(ب) أما الغرض الثاني فقد كان يهتم بنفس الطريقة حينما يحصلون محصولاً وافرأ من المحاصيل في الحقول من الحبوب والأعشاب والفواكه وغيرها ، طوال الموسم الزراعى خلال العام ، وفي حالة جريان السيول إلى السدود التي تحتجزها للرى وهذا هو الغرض الثاني .

(ج) أما الغرض الثالث والأخير ، وهو أقل الأغراض وضوحاً وبروزاً في النصوص ، وهو أشبه بخاتمة النص التقليدية التي لا ترتبط جوهرياً بهدفه وموضوعه في الزمان والمكان ، فهو عبارة عن طلب الآلهة أن تستمر في المساعدة على النصر وهزيمة الأعداء ودفن شرهم وحسدتهم واستمرار أسباب الخصب والرخاء وأبعاد الطواع المشثومة وجلب الطواع الميمونة والحصول على الرضاء والحظوة عند سيد القوم أو ملكها ، وهذه نقطة أكبر بروزاً ، إلى جانب تجنب المرض والحصول على الأولاد الذكور الصالحين .

ولم يعثر على نصوص دينية ذات بال أو تتجاوز هذا الحد من التعبير الإحتفالى الذى يتضح منه الدور الثانوى والمساعد لوظيفة الآلهة والعقيدة نفسها التى لا تخرج عن حدود المنطق العقلى للواقع ومتطلباته السياسية والاجتماعية والإقتصادية ، وكأن الإعتقاد لم يكن يتعدى في حياة قدماء اليمينين أكثر من كونه مفهوماً أدبيا ومعنوياً للتفاؤل أو التشاؤم في حياة المجتمع ، وليس له أدنى صلاحية تذكر في التسلط والتصرف في حياة البشر وتقرير مصائرهم ، حيث لم تعرف حتى الآن أى إشارة واضحة لفكرة الأمر والنهى

(١) إن عدم صنع مثل هذه التماثيل من الذهب رغم توفره وكثروته عندقدماء اليمينين واستعماله بكثرة في صنع أسلحتهم وأدواتهم وتزيين بناء مساكنهم أيضاً ، ويعطى دليلاً قاطعاً بذاته على تواضع الجوانب الدينية في حياتهم .

الثواب والعقاب والحلال والحرام وكل ما يدل على معنى « الطوطمية »^(١)، والموت والبعث والطقوس الملزمة ونحوه ، ما عدا ما تشير إليه بعض النصوص من الشعور بضرورة القيام بعمل ما من خلال الرؤيا العادية وربط ذلك برغبة الآلهة أحياناً بطريقة ما ، إضافة إلى أن الوقائع المادية المتاحة بين أيدينا حتى اليوم من المعالم والآثار المنتشرة في كل منطقة تقريباً ، لاتسعفنا بشيء يذكر ويستدل على كونه معابد أو مقابر حقيقية ذات شأن^(٢) ، بجانب البقايا والآثار المتعددة والمنشرة في مناطق كثيرة من المدن والقصور والسدود والطرق والصحاريج وتمائيل الملوك وغيرها .

ولقد ذكر المؤرخ اليمني المعاصر محمد بن يحيى الحداد في كتابه القيم تاريخ اليمن السياسي ما نصه : إن الكتابة المعينة بل وغيرها من الكتابات في العربية الجنوبية القديمة (اليمن) في أن غالبيتها قد كتب في أغراض شخصية كالحديث عن إصلاح أرض أو شرائها ، أو بناء عمارة أو تقديم نذر أو ما شابه ذلك ، وفي خلوها من صيغة المتكلم أو المخاطب ، واقتصارها على صيغة الغائب ، وتشاركها أيضاً في خلوها من نصوص أدبية من شعر أو نثر ، ومن نصوص دينية من أدعية أو صلوات ، وهو أمر - كما يقول الحداد -

(١) « الطوطمية » أو الطوطم هو مصطلح أوربي حديث نسبياً شاع خلال القرن التاسع عشر لدى علماء الاجتماع والانثروبولوجيا الأوربية ، وهو يشير إلى مجموعة المفاهيم والمقاييس المنظمة للسلوك الديني من طقوس وعبادات وتصرفات مختلفة وما يرافقها من معاني التقديس والتحليل والتحریم ... إلخ لدى المجتمعات والجماعات التقليدية القديمة وشبه البدائية .

(٢) بالرغم من أن الحداد وغيره من المؤرخين والمجهدين اليمنيين يطلقون على بعض الأماكن التي توجد فيها أعمدة ضخمة إسم معبد ، يشاركونهم بمض الأجنب ، إلا أن هذه التسميات ربما يقلب عليها الافتراض ونزعة عرفية حديثة في الكتابة أكثر من كونها معابد حقيقية مستدل عليها من النصوص والوثائق وأنواع العبادات التي كانت تؤدي فيها ، بما في ذلك ما يعرف بمحرم بلقيس في مأرب وهو أشهر مثل هذه الأماكن تقريباً ، إذ أنه لم يتفق حتى على حقيقة شخصية هذه الملكة من حيث كونها حقيقة أم أسطورة حتى الآن ، إذ لم يعرف إسمها بعد في النقوش بما يوازي شهرتها ، وغالباً ماتكون هذه الأماكن هي بقايا قصور ومباني ملكية وأماكن عامة .

يدلو غريبا !! (١) غير أننا نقول للأخ الحداد بأن عليه أن يطمئن إلى سلامة تحليله للحقائق السابقة ولا داعي للغرابة ، لأن حقيقة عدم استسلام عقول ووجدان قدماء اليمنيين للوثنيات والغيبيات المطلقة ، وربط شئون حياتهم ومصيرها بها هو الذى مكثهم من بناء نموذج حضارى إنسانى وعلمانى واضح لا نجد له قرينة مماثلة بين مختلف الحضارات القديمة حتى الآن ، وتلك حقيقة منطقية وجدلية لا مكان فيها للغرابة ، ولو حدث عكس ذلك لكان العكس بالعكس صحيح . ويذكر الدكتور « دتلف نلسون » بأن ديانة اليمنيين تتميز بسذاجتها بالنسبة للشماليين حيث يقول : وبالرغم من المبانى العظيمة والسلطان السياسى والثقافة العالية التى تجدها عند شعوب (بلاد العربية الجنوبية) إلا أن دياناتهم كانت ساذجة فى كثير من عناصرها ، فالدين العربى دين بدوى تطور من الديانات السامية الشمالية فى الوقت الذى كان أصحابها يحترفون الزراعة ، وهذه السذاجة الدينية لانلمسها فى الطقوس ودور العبادات وعدم وجود صور وأصنام للآلهة فقط ، بل وفى نظرة هذه الديانات للآلهة أيضا !! (٢) .

وفى مقال علمى قيم أكثر حدائه للأستاذ الدكتور يوسف محمد عبد الله ، وهو باحث يمنى معاصر وجاد ، بدأ نشره فى حلقات بمجلة اليمن الجديد لابتداء من مارس ١٩٨٠ م بعنوان : عم تتحدث النقوش اليمنية القديمة ؟ يقدم لنا بداية طيبة فى بحث قضية نحن أحوج وأفقر ما نكون إليه ، والذى لا يقوى على التصدى لمعالجته معالجة علمية ناضجة أى باحث يمنى فى الوقت الحاضر بمثل ما يمكن أن يتصدى له ويعالجه الأخ للزميل الدكتور يوسف بحكم تخصصه وإخلاصه لبحثه (٣) .

(١) الحداد تاريخ اليمن السياسى ص ٤٦ مرجع سابق .

(٢) دتلف نلسون : التاريخ العربى القديم ص ٣٣١ نقلا عن المرجع السابق ص ١١٩ .

(٣) أنا لا أخفى مدى سعادى حينما تصفحت الحلقة الأولى من البحث على صفحات عدد مارس ١٩٨٠ من المجلة ومادة هذا الكتاب ماثلة للطبع ، فأفدت من ذلك أيما فائدة فى أكثر من موضع فى هذه الدراسة رغم ضيق صفحات الحلقة الأولى والتى لاتتجاوز أحد عشر صفحة وتمتيت لو أن بحث الأَخ يوسف قد نشر كاملا .

حيث يذكر الدكتور يوسف بعد المدخل العام عن النقوش أن أسلوبها تقريرى رسمى يتحدث بضمير الغائب وبلغة إيجاز شديد وبخط جميل دقيق ومعنى محدود الغرض تحوطه هالة عالم روحانى عجيب قد يوحى ذلك كله للقارئ بأنه أمام لغة فريدة تنسم بالمهابة والجلال وترك في نفسه انطبعا بأنه أمام أقدم لغات العرب . وأن المحتوى العام يدور حول مجالين : الحياة العامة والحياة الخاصة . ويصنف مـه ضوعاته إلى خمسة أصناف هي : ١- نقوش العبادات . ٢ - نقوش المعاملات . ٣ - نقوش المنشآت للعامة والخاصة . ٤ - نقوش الحروب . ٥ - نقوش القبور .

وبالرغم من أن الأخ يوسف قد وضع نقوش العبادات في المقدمة وأشار إلى وجود نظام دبنى بالغ التعقيد في مقابل الحياة الدينية البسيطة في شمال الجزيرة ، إلا أن الأخ يوسف يورد هذا من قبيل الافتراض السابق لأوانه على الأكثر ليس إلا ، والذي لاتدعمه أية حقائق واقعية بعد ، لأنه في الوقت الذي يشير إلى وجود ما لا يقل عن عشرة آلاف نقش يعنى قديم مدونه ومحقة حتى الآن يفيد هو شخصيا - وهو مصدر ثقة علمية - بأنه ليس لديه نصوص ميثولوجية تروى بوضوح تصورات اليمينيين القدماء الدينية وتلقى الضوء على طبيعة آلهتهم وطقوس عباداتهم (١) ٥

ويضيف قوله في نفس المقال : ليس سهلا على المرء أن يتحدث عن العبادات في اليمن القديم إذ تكاد تنعدم تلك النقوش التي يمكن أن تلقى الضوء على عالم الآلهة والأساطير في ذلك الزمن ولاتتوفر نصوص عبادة كتلك التي عثر عليها ضمن آثار بلاد ما بين النهرين أو في (أوجاريت) أما وفرة أسماء الآلهة ومحاولة الإستناد إلى اشتقاقاتها فقد تزيد من الغموض وربما لاتسعف على التبيان (٢) .

أما أفراد الدكتور يوسف بندا خاصا للنقوش التي يتحدث عن « القبور » فقد كان في ذلك أقل توفيقا مما سبقت الإشارة إليه عن نقوش العبادات ،

(١) د . يوسف محمد عبده ، مقال في مجلة اليمن الجديد عدد مارس ١٩٨٠ ص ٢٩ .

(٢) المرجع السابق ص ٣١ .

لأنه إذا كانت مسألة عدم وجود عبادات ونصوص وأدعية دينية معقدة وقائمه بذاتها قد أصبحت شبه بديهية في التاريخ العيني ، وأن وجود مباني ومعابد وآله مادية كالأصناف وغيرها ما تزال مسألة خلافية ، فإن القول بوجود مقابر ونقوش تتحدث عنها وعن موتها هو أمر إن لم يكن من باب المتعذر فهو اجتهاد من الأخ يوسف وسابق لأوانه . كما أنه على خلاف ما يذكره الأخ يوسف من وجود نظام ديني بالغ التعقيد في جنوب الجزيرة (اليمن) في مقابل حياة دينية بسيطة في شمالها ، فربما يكون العكس هو الصحيح . ذلك أن شمال الجزيرة قد ظلت تشكل الامتداد المباشر لمختلف الديانات التي تنبع من الشام وبلاد الرافدين بدأ بالوثنيات مروراً باليهودية وانتهاءً بالنصرانية كما هو معروف وتداخل هذه الأشكال الثلاثة دائماً بوضوح في حياة عرب الشمال حتى ظهور الإسلام .

هذا في الوقت الذي لم يتأثر عرب الجنوب (أهل اليمن) بهذه التيارات إلا في مراحل ضعفهم الحضارى في المراحل المتأخرة ، ومن زاوية سياسية وليس عقائدية على نحو ما سنرى بتفصيل أكثر بعد قليل .

وعلى عكس ما يشير إليه الدكتور يوسف فإن ديانة عرب أهل اليمن في فترات ازدهار حضارتهم قد تميزت بالتبسيط الزائد إلى حد السذاجة كما يؤكد ذلك الدكتور : « ديتلف نلسون » وهو حجة بقوله : وبالرغم من المباني العظيمة والسلطان السياسى والثقافة العالية التي نجدها عند شعوب (بلاد العربية الجنوبية) إلا أن ديانتهم كانت ساذجة في كثير من عناصرها ، فالدين العربى الجنوبى دين بدوى تطور من الديانات للسامية الشمالية في الوقت الذي كان أصحابها يحترفون الزراعة ، وهذه السذاجة الدينية لا نلمسها في الطقوس ودور العبادات وعدم وجود صور وأصنام للإلهة فقط ، بل وفي نظرة هذه الديانات للإلهة أيضاً^(١) .

اليمنيون لم يتدينوا باليهودية أو النصرانية

والأمر لا يتعلق بما غبر من الزمن ، فالسمات الحضارية الجوهرية لا بد

(١) د . ديتلف نلسون : التاريخ العربى القديم ص ٣٣١ .

وأن تترك معالمها ومدلولاتها وامتداداتها في حياة الأمم والمجتمعات ، مهما تراكم ثقل التاريخ ونحولاته عليها ، فإذا كنا ما تزال نلاحظ بوضوح نزعة الاعتقاد الراسخة والعميقة في مزاج المجتمع المصري وعاداته وأنماط سلوكه ، والتي قد لا ترتبط بتعاليم الديانة الرسمية السائدة كالإسلام أو المسيحية ، بقدر ما تعكس بعد ووجدان حضارى مغرق في القدم والأصالة ، بما في ذلك بعض الطقوس التي ما تزال تمارس بطريقة ما ، ولاصلة لها البتة بالديانة الرسمية ، كعيد شم النسيم والإقامة في المقابر أيام الأعياد والمناسبات . . . الخ ، وهي امتداد لأصول طقوسية فرعونية ، فإن اليمينيين قد عبروا طوال مراحل التاريخ وحتى اليوم عن موقفهم المغاير تماما في هذا الشأن ، حيث كان المجتمع اليمني قبل ظهور الإسلام قد استقبل اليهودية والمسيحية وتعامل معهما كموجات وأيدولوجيات سياسية وليس كمعتقدات دينية أبدا إلى الحد الذي يجعل من هذه العقيدة أو تلك نظاما سياسياً واجتماعياً شمولياً في المجتمع ، لأن كل القرائن تؤكد بأن اليمينيين لم يتدينوا بأى من هاتين الديانتين الكبيرتين ، لأن المدة الزمنية التي عرف عن اليمن - خطأ - بأنها قد تهودت أو تنصرت فيها لا تتجاوز المائة عام ، بدأ بذو نواس الملك الحميري اليهودى اليمني حوالى العام ٥١٥ ميلادية ، « مرورا بأبرهة » الغازى المسيحى القادم من الحبشة ما بين عام ٥٣٥ وحتى عام ٥٨٩ ، وحتى ذو يزن في الفترة ما بين عام ٦٠٠ و ٦٢٠ ميلادية تقريبا ، والذي لم يكن لايهوديا ولا نصرانيا .

وبعد مقتل سيف بن ذى يزن انفرد الفرس بالسلطة في حين كان الإسلام قد بدأت تبشيره تدق في الشمال والجنوب حينما أسلم باذان الحاكم الفارسى في صنعاء في العام ٦٢٨ .

فإذا ما دققنا في الفترة الزمنية من ذو نواس حتى ظهور حركة ذو يزن وانتصارها على الاحباش والتي لا تتجاوز كما هو واضح المائة عام ، وهي الفترة التي يعزو إليها المؤرخون اعتناق اليمينيين لليهودية ثم المسيحية كديانة ، إذا ما دققنا في ذلك لأدركنا بوضوح أن فترة زمنية كهذه هي تكفى تماما لانتشار موجات فكرية وأيدولوجيات سياسية من أى نوع وانحسارها في نفس الوقت ، إلا أنها لا تكفى أبدا ولا تسمح بانتشار عقيدة دينية معقدة

كاليهودية أو المسيحية وانحسارها أيضا في نفس الوقت ، فما بالنأ أن نصدق الافتراض الخاطيء بأن اليمينين قد تدينوا بهاتين الديانتين الكبيرتين بالتتابع وتخلوا عنهما في أقل من قرن واحد من الزمن ، لاننا لا ندرى كيف تصور أن جيلا واحدا بأكله في مجتمع واحد قد تدين باليهودية ثم بالنصرانية وتخلأ عنهما في نفس الوقت .

فحتى ظهور الدعوة الإسلامية ورغم ما كان قد أصاب كل مقومات الحضارة والمدنية اليمنية من تصدع وضعف ، فإن كتب السير لم تتعرض للذكر أبة أصنام أو معابد أو هياكل وثنية أو مسيحية عند ظهور الدعوة الإسلامية وانتشارها في اليمن ، وإذا كان قد ثبت وجود انتشار نسبي لمباني الكنائس المسيحية وبعض المعابد اليهودية أثناء وجود سيطرة الأحباش ، فقد كان ذلك هو التعبير الطبيعي عن انتشار السلطة الاجنبية ومواطنها وجنودها ، وك مجرد محاولة فاشلة لحمل اليمينين على التدين بالمسيحية ، أو حملهم عبثا على التدين بديانة اعدائهم وغزاة بلادهم .

وهى صورة تكاد تكون طبق الأصل لما حدث في القرن العشرين في الجزائر حينما كشف الفرنسيون من إقامة الكنائس والأديرة في كل مكان كجزء من إاثبات وجودهم الاستعماري وحمل الجزائريين على اعتناق ديانه مستعمرهم بلا جدوى ، حيث رحل المستعمرون الغزاة وبقيت المباني شاهدا على الغزو لا على تدين المجتمع بالمسيحية ، حيث لا يوجد في الجزائر مسيحي واحد تقريبا في الوقت الحاضر . كما أن النبي (ﷺ) كما يذكر الباحث المحقق القاضي محمد الأكوخ - حينما بعث عماله إليه (إلى اليمن) لم يرد لها ذكرا (الأصنام والهياكل وغيرها) لا في مراسيمة وعهوده ، ولا في مراسلاته لاقبال حمير ، ولا إلى تحطيم أو كسر آلهة أو صنم أو وثن ، إلا ما ورد عن على لما أوفده النبي (ﷺ) إلى اليمن أمره أن يحطم القبور المشرفة المرتفعة ويسويها بالأرض ، ويضيف المؤلف في الصفحة التالية : وما هو جدير بالملاحظة أن النقوش التي كشفت إلى اليوم لم يوجد بينها ذكر للأصنام التي وود ذكرها في القرآن الكريم (والمنسوبة إلى اليمن) « كنسر ويعوق ويعوث وسواع وود » وغيرها إلا أنه يوجد في قرية غيان محلة تسمى

« يغوث » وإنما جاء ذكر « ود » مصرحا به في النقوش لاسيما القبتانية وود معناها « الحب » (انتهى كلام الأكوغ) (١) . وسنزيد هذا الأمر وضوحا في الفصل التالى عند الحديث عن التجربة السياسية اليائسة لليمينيين مع اليهودية والمسيحية كمحاولة فاشلة لإنقاذ ما أمكن إنقاذه من بقايا حضارتهم ومدنيتهم المتصدعة .

الدلالات النظرية المقارنة

لاشك في أن مجمل الحقائق والبديهيات العلمية والعقلية التي استخدمها الإنسان منذ خطواته الحضارية الأولى على هذا الكوكب من أجل التحكم في طرق حياته وبيئته الطبيعية أكثر فأكثر ، لم تكن حكرا على مجتمع دون آخر ، أو أمة دون أخرى أو جنس دون جنس ، فقد كانت ضرورات الوجود وسنة البقاء التي لا تختلف بالنسبة لكل بنى البشر ، هي المنطلق والدافع الأول لادراك الحدود الدنيا والضرورية من تلك الحقائق والبديهيات ، خصوصا ما يتعلق منها بحياة الكهف والصيد وإشعال النار وزرع البذور ونحوه ، كما أن عملية التراكم والنمو لهذه الحقائق قد تختلف نسبتها من مكان لآخر أو من أمة لآخرى ، إلا أن هذه العملية لم تكن هي الأخرى وقفا على حضارة بعينها من الحضارات البارزة في التاريخ الإنسانى دون غيرها ، سواء كانت يونانية أو رومانية أو فرعونية أو عربية أو هندية أو غيرها ، بل على العكس فإن عملية التراكم والنمو هذه هي نفسها أساس التكوين الحضارى نفسه (٢) والشىء المهم الذى نريد توضيحه والحديث عنه في هذه الفقرة هو الاختلاف النسبى والعكسى أحيانا في عملية إستخدام وتوظيف هذه البديهيات والحقائق العلمية والنظرية المتركمة والمتاحة في حياة مجتمع ما بالنسبة لمجتمع آخر ، وكيف بالتالى استخدم ووظف قدماء اليمينيين ما توفر لديهم من حدود لا بأس بها من تراكم ونمو هذه البديهيات والحقائق والمعارف التي مكنتهم من بناء حضارة بارزة المعالم وذات طابع مميز ، فالتار حقيقة علمية

(١) محمد الأكوغ : اليمن الحضراء مهد الحضارات ، الطبعة الأولى ١٩٧١ ص

٢٦٨ ، ٢٦٩ .

(٢) راجع كتابنا المثقفون في البلاد النامية ، بحث في الفئات العلاقات الطبقية ، عالم الكتب

لمصرية ١٩٨٠ ، وبالذات الفصل الأول بصفة عامة .

قديمة ، إلا أن استخدامها في الطهي وصهر المعادن يختلف جذريا عن استخدامها لحرق جسم الإنسان لنفسه بنفسه حتى الموت تقريبا لآلهات الغيب الوثنية وطمعا في الفوز برضاها الوهمي ، كما يفعل البوذيون حتى اليوم ، وكذلك الهندسة وفن النحت ومعرفة المقاييس ، يمكن أن تستخدم في بناء السدود والمدن والحد من كوارث الطبيعة ، ويمكن أن تستخدم في صنع الآلهات الصنمية المقدسة والقبور والمدافن الحجرية الشاحجة كالأهرامات وصنع أشع وسائل الخراب والتدمير ، وشتان بين الحالتين التي تستخدم فيها حقيقة علمية واحدة وثابتة . وتاريخ البشرية كله صور وقرائن لحدود لها من هذا الطراز حتى يوم الناس هذا ، اليوم الذي يمكننا فيه أن نحول الصحارى إلى جنان مخضرة من خلال الطاقة النووية وهي حقيقة علمية وأن ندمر من خلال نفس هذه الحقيقة وبها ناطحات السحاب في واشنطن ونيويورك كما فعلنا بالأمس بنفس الأداة في هوريشيا ونجزاكي في اليابان .

وإذا كنا نريد أن نضع هنا فرضا مبدئيا نجبر لأنفسنا بمقتضاه القول بأن قدماء اليمين قد استخدموا الجانب الأعم والأغلب ، مما توفر لديهم من بديهيات وحقائق علمية واجتماعية في الاتجاه الموجب والأقرب إلى الموضوعية واحترام العقل الإنساني ومن أجل تحقيق المزيد من تقدمه ورفاهيته بكل تأكيد بالقياس إلى غيرهم ، فإن مايعوزنا من التأكيد على صحة هذا الفرض ، لم يكن أكثر صعوبة ومشقة مما سبق الحديث عنه حول تأكيد صفة شيوع العقلانية وضعف الجانب الاعتقادي كسمة عامة أولى لهذا التراث ؛ بل إن كل ماسبق من تحليل وتمحيص حول السمة الأولى ، هو في مجمله ومن باب أولى مستند علمي وموضوعي قوى نستطيع أن نختزل ونستنتج من خلاله بصورة جدلية أقوى الأدلة وأكثرها حسما على سلامة وصدق هذا الفرض الأخير .

فبالرغم من أن الحدود التي توصل إليها قدماء اليمين في معارفهم العلمية لم تحدد بعد بشكل نهائي ، وأنها ما تزال تبدو حتى الآن في حدود هي أقل بكثير في حجمها وكميتها وتنوعها وارتقاؤها التجريدي بالنسبة لما عرف عن الفراعنة واليونانيين وغيرهم ، مثل الطب لدى الفراعنة الذي لم

نلاحظ له أى إشارة واضحة فى التراث الحضارى العبنى حتى الآن ، إلا أن هذا العلم الذى بلغ عند الفراعنة حدا ما يزال لغزا حتى الآن ، خصوصا ما يتعلق منه بالتحنيط ومنع المكروبات من دخول الجسم ، الذى ما يزال حداً لم يتجاوز بعد ، بالرغم من ذلك إلا أنه ظل حكرا وسرا من أسرار الأسر الحاكمة وكهنة الدين ، وفى حدود احتياجات هذه الطبقة ، الذى لايجوز إفشاؤه أو استخدامه لعامة الشعب ، وكذلك ظاهرة الفلسفة والتأمل العقلى الحر لكل شىء وفى كل شىء عند اليونان الأمر الذى لم تتضح له قرائن على أى مستوى عند قدماء العنبيين حتى الآن ، إلا فى حدود ما يحقق إنجاز مهام ممارساتهم العملية وشئون حياتهم المختلفة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، حيث أنه بالرغم من أن تلك الجوانب الإنسانية والعقلية والعلمية المضيئة فى تلك الفلسفة اليونانية ما تزال تعطى بلا انقطاع حتى يومنا هذا فى اتجاهات موجبة ، إلا أن بعض الجوانب السلبية التى أستخلصها قدماء فلاسفة اليونان من فلسفتهم المترامية الأطراف لا يمكن إغفالها ، خصوصا ما يتعلق بإقرارهم بالأوضاع الإجتماعية والتقسيمات الطبقيية للمجتمع اليونانى وغيره من المجتمعات القديمة ، الى فلاسفة فى القمة وأحرار وسياسيين فى الوسط (مواطنين) ثم عبيدا وبرابرة لا يختلف وضعهم عن وضع الحيوانات وما يملكه الإنسان الحر من متاع مادى فى أسفل السلم الإجتماعى (١) ، وهو ما كان سائداً بالفعل فى المجتمع الآثينى آن ذاك ، وغيره من المجتمعات المجاورة حول البحر الأبيض المتوسط على الأقل فى تلك الحقب القديمة من التاريخ المعروف بالعصور أو المراحل العبودية ، وذلك مع بعض الفوارق النسبية بين ما كان يسود فى الواقع بصورة أوضح من نظم الرق والعبودية ، وبينما كان ينشده فلاسفة اليونان من خلال آرائهم المعروفة فى هذا الصدد ، التى بالرغم من أنها تقر التقسيم الطبقي السابق ولم تستطع أن تقول بغيره ، إلا أنها كانت تمثل خطوة الى الإمام وشكلا أكثر اعتدالا عما كان سائدا بالفعل ؛ ذلك أن أرسطو وأفلاطون فى جمهوريته قد طالب بوضع أسس وعلاقات مثالية بين هذه

(١) د. د. جيل صليبا : تاريخ الفلسفة العربية ، دار الكتاب اللبنانى بيروت الطبعة

الطبقات تسمح بالانتقال من أسفل إلى أعلى ، الأمر الذى لم يكن يسمح به الواقع العملى القائم ، وذلك من خلال مطالبته المثالية بتطبيق الشيوعية الجنسية المنظمة ووضع مراحل للتعليم والاختبارات العلمية ، تتاح من خلالها الفرص لكل الأطفال لعملية الارتقاء الطبقي بحسب قدراتهم العقلية وصولاً إلى تكوين طبقة الفلاسفة والحكام من أفضل السلالات السليمة والأكثر ذكاءً وعقلاً ، ثم طبقة المواطنين الأحرار والجنود ممن لا يستطيعون الإرتقاء إلى طبقة الفلاسفة ، ثم طبقة العبيد والبرابرة وهم عامة الناس ناقصى التكوين بالطبيعة والذين وفرتهم الطبيعة للقيام بالأعمال الجسدية فى الصناعة والزراعة لخدمة الطبقات السابقة وتوفير متطلباتها . (١)

هذا الإستخدام والتوظيف المثالى لنمط التفكير العقلى الحر فى الفلسفة اليونانية تجاه الأوضاع الإجتماعية وتبريرها بمفاهيم عقلية خاطئة واقترح حلول مثالية غير ممكنة التطبيق وغير صادقة من الناحية العلمية والموضوعية ، قد أدت فى التحليل الأخير الى نتيجة سلبية واضحة تماماً ، وهى الإقرار بتكريس الأوضاع الطبقيّة القائمة على أساس فلاسفة وأرستقراطية تفكر وتحكم فى القمة ، ومواطنين وجنود أحرار لممارسة السياسة والحرب فى الوسط ، وكلا الطبقتين السابقتين تحتقر المهنة وكل أشكال العمل اليدوى الذى أوقف على القاعدة العامة من الناس من العبيد والبربر ، وكان أقصى ما ينشده فلاسفة اليونان العظام هو طلب المساواة فى الظلم لا أكثر وليس ازالة الظلم نفسه .

ولقد كانت مجمل تلك الفلسفات اليونانية هى - كما يقول الدكتور عبد السلام نور الدين - تعبير عن الإحساس المكثف بأن ربيع الحضارة اليونانية قد ولى ، وأن النبرة الاستبدادية الافلاطونية المدثرة فى طيات الحوار لهاذى هى محاولة لانقاذ أثينا فى الخيال ، فى عالم ما فوق الحواس ، هى المقاومة للإنحدار الذى انزلت فيه الحضارة ، هذه المقاومة التى أخذت

(١) راجع كتاب جمهورية أفلاطون الذى نقله إلى العربية « حنا خباز » دار القلم بيروت لبنان الطبعة الأولى ١٩٦٩ . وكذلك كتاب المنظور العلمى لثقافة : حمود العودى طبعة القاهرة ١٩٧٣ ص ٣٥ .

طابع الفكر الفلسفى الخالص كانت تجسد كل ثراء الحضارة اليونانية وفقرها فى آن واحد ؛ عقلانيتها وتصوفها ، تفاؤها النظرى فى صورة اليوتوبيا وتشاؤها العملى من جراء الإنهزام أمام أسبرطة وتهدم مقومات وجودها^(١) .

فبالرغم من أن مثل هذا النمط من التفكير والتفلسف العقلى لم تعرف حتى الآن أية إشارة واضحة عن قرينة مماثلة له لدى قدماء اليونانيين سلبيا كان أم إيجابيا ، إلا أن الأهم من هذا بكثير هو أن كل البقايا والمآثورات التى وقعت بين يدي التاريخ المدروس حتى الآن والمتعلقة بالأوضاع الإجتماعية للمجتمع اليونى القديم لم يستدل من خلالها على أى شكل من أشكال الرق والعبودية الذى عرفته المجتمعات القديمة والحديثة إلا فى مراحل الضعف والإنحطاط الأحقه وعلى نطاق محدود وهامشى عرضى حتى اليوم^(٢) ، وكذلك مبدأ إحتقار العمل ووقفه على فئة أو طبقة محتقرة فى المجتمع من عبيد وأرقاء وأقنان للأرض ونحو ذلك ، مما عرفته المجتمعات الاقطاعية القديمة والوسيطه ، كما أن التقسيم الطبقي للمجتمع اليونى القديم ما يزال غامضا وغير واضح ، وفيه كثير من التداخل بين الفئات الاجتماعية ، وعلى العكس من ذلك فإن المآثورات والقرائن الواقعية المتاحة تؤكد بما لا يدع مجالا للشك على أن قدماء اليونانيين قد جسدوا فى حياتهم احترام العمل والمهنة إلى حد كبير ، ومارسته بحماس كل الفئات والطبقات الاجتماعية بلا إستثناء من القمة إلى القاعدة كجزء لا يتجزأ من حياتهم جميعاً ، بل إنه قد ثبت بأن رابطة العمل كانت هى أساس تكوين الجماعة أو القبيلة التى كانت تسمى « شعب » وليس أواصر القرابة والدم ، فقد ذكر « نيكولوس » عن قدماء اليونانيين فى هذا الشأن ما نصه : بأن الجماعة التى يجمع أفرادها العمل تسمى قبيلة وأنه حتى القبيلة الحاكمة فإنها مكلفة بالعمل فى سبيل الصالح العام وخدمة الدولة ، أى أنها لم تخرج عن اعتبار أن رابطة للعمل هو أساس

(١) د . عبد السلام نور الدين : المتنبي وسقوط الحضارة ، مقال فى مجلة اليمن الجديد عدد فبراير ١٩٧٨ ، ص ١٢ .

(٢) راجع كتابنا : التراث الشعبى وعلاقته بالتنتية فى البلاد النامية ، دراسة تطبيقية عن المجتمع اليمنى ، مركز الدراسات اليمنية ١٩٨٠ ، الفصل الثامن بصفة عامة .

(م ٧ - المدخل الاجتماعى)

تكوينها ، أو أنها على الأقل مكلفة بالإسهام في العمل الذي تقوم به القبائل الأخرى في خدمة الصالح العام ، وأنه لم يعفها مركز الزعامة عن ذلك (١) . ولقد أكد « نيكولوس » وزملاؤه أكثر من مرة وفي أكثر من موضع على حقيقة أن رابطة العمل والإنتاج في الدول اليمنية القديمة هي أساس تكوين الجماعة أو القبيلة أو الشعب (٢) وهو الاسم الحقيقي الوارد في النقوش لهذه الجماعات أو الوحدات باسم « شعبين » (٣) ولم يكن الأساس في ذلك هي روابط الدم والقرابة أو السلالة إطلاقاً ، حيث يؤكد ذلك بقوله بأن : هذه الوحدات الإنتاجية المسماة بالقبيلة كانت عامة في جميع الدول والامارات اليمنية القديمة ، وقد علمنا أن تركيب القبيلة في عرف الدول القديمة اليمنية كان على أساس العمل والإنتاج لا على أساس القرابة والدم . (٤) ويؤكد في موضع آخر قوله : نجد أن إسم الشعب هو عبارة عن اسم القبيلة الزعمية ، هكذا في لقب ملك « سبأ » و « سبأ وذو ريدان » وملك « قبتان » و « معين » وهلم جرا ، أما الكلمة الدالة على قبيلة فهي في الأصل كانت تستخدم للتعبير عن نظام خاص ، هذا ما نفهمه من النصوص التي وصلتنا ، ويجب أن لا يتبادر إلى الأذهان أن لفظ قبيلة عبارة عن لفظ يدل على جماعة تجمع

-
- (١) نيكولوس : التاريخ العربي القديم ، ص ١٢٦ .
(٢) لقد عقد الدكتور نيكولوس فصلاً كاملاً في كتابه التاريخ العربي القديم الذي ألفه بالاشتراك مع العلماء الدكتور « دتلف نيلسن » و « فرترز هومل » و « رودوكا ناكيس » و « أدولف جرومان » تحقيق واستكمال وترجمة الدكتور فؤاد حسين هيكل ، عقد « نيكولوس » فصلاً كاملاً عن نظام الدولة والمجتمع في اليمن قبل الميلاد بمنوان : الحياة العامة للدول العربية الجنوبية ، والذي أورده الحداد بالكامل تقريباً وشرحه وأضاف عليه واعتمد عليه بصفة مباشرة في الحديث عن هذا الجانب في كتابة الحديث تاريخ اليمن السياسي ، كما يشير إلى ذلك هو بنفسه ، انظر « نيكولوس » التاريخ العربي القديم ص ١٢٦ وكتاب الحداد ص ١٢٢ إلى ص ١٣٥ .
(٣) راجع النصوص القديمة وشرحها في كتاب مطهر الأرياني « في تاريخ اليمن » الصادر عن مركز الدراسات اليمنية هام ١٩٧٣ . مع ملاحظة أن كلمة « شعبين » الواردة في كل النصوص الحميرية القديمة للدلالة على مسميات الجماعات والمناطق هي الكلمة والتعبير الصحيح ، بدلا من كلمة « قبيلة » التي دأب المستشرقون وحذا حذوهم اليمنيون أيضاً في استخدامها كترجمة لكلمة « شعبين » السابقة بطريقة خاطئة ومخلة تماماً نظراً لما يوجد من فروق جوهرية بين دلالة كلمة جماعة أو شعب وكلمة قبيلة . وانظر تحليلاً وافياً لمفهوم كلمة « قبيلة » ومدى إنطباقها على المجتمع اليمني القديم والحديث في كتابنا : التراث الشعبي وعلاقته بالتنمية في البلاد النامية ، دراسة تطبيقية عن المجتمع اليمني ، مركز الدراسات اليمنية ، ١٩٨٠ ، ص ٢٨٩ إلى ٢٩٥ .
(٤) تاريخ اليمن السياسي للحداد ص ١٢٤ (مرجع سابق) .

بينها صلة القرابة والدم ، ليست « القبيلة » هي فروع وأغصان من أسر وأجناس ، ليست هي جدول نسب ، فالحالة الاقتصادية والسياسية هي التي تقرر وظيفة وعمل الجماعة - ويضيف في نفس الصفحة - وأنه من السهل تسقيمها إلى بطون وأفخاذ حسب حاجة العمل وطبيعة التربة والظروف السياسية والإدارية المحيطة بها ، فهي تنقسم إلى أثلاث وأرباع ، كذلك وجب عليها أن تتحد مع قبيلة أخرى قد تفرضها عليها الظروف وتدعو إليها الحاجة (١) . والشئ المهم المؤكد لهذه الحقيقة التي أوردها « نيكولوس » وزملاؤه عن الأوضاع الإجتماعية القديمة في اليمن هو أن هذه التقسيمات والوحدات الاجتماعية ما تزال قائمة وثابتة بكل نظامها ووظائفها الاقتصادية والاجتماعية حتى اليوم ، في نطاق العرف الملزم والواجب الاحترام والتمسك به ، في التقسيمات الاجتماعية وتوزيع أفراد أو سكان المنطقة الواحدة ضمن عدة وحدات جزئية ، حيث تنقسم على أسس اقتصادية وإدارية إلى أثلاث أو أرباع أو أخماس ، وتنظم أعمالها وعلاقاتها الاقتصادية والاجتماعية تجاه نفسها وتجاه الوحدات الأخرى على هذا الأساس ، وتقبل التعديل والتغيير وفق ظروف ومقتضيات معينة يتفق عليها من خلال موثيق مكتوبة (٢) ، وتؤكد بذلك فكرة الانتماء القسوى الاجتماعي والجغرافي على هذا الأساس وليس على أساس رابطة الدم والقرابة ، وذلك هو النظام العرفي الشائع في معظم المناطق الشمالية والشرقية حتى الآن ، رغم كل الأوهام والمفاهيم المتخلفة التي استطاعت اليوم أن تمسح الكثير من الجوانب المشرقة لهذه الحقائق التاريخية وتحيلها إلى نزعات قبلية وعشائرية ممقوتة (٣) .

وإذا ما أضفنا إلى كل ما سبق حقيقة أن تلك البلاد (اليمن القديمة) كما يقول الباحث جلازر - قد عرفت نظاماً يتكون من مجالس تمثل الشعب تمثيلاً نيابياً ، وأن اليمن عرفت نظاماً متقدماً للسلطة والتشريعات وإصدار

(١) المرجع السابق ص ١٢٥ .

(٢) أنظر نص رقم ٩١ من الفصل السادس في كتابنا التراث الثمى وعلاقته بالتنمية في البلاد النامية ، دراسة تطبيقية عن المجتمع اليمني ، مركز الدراسات اليمنية صنعاء عام ١٩٨٠ .

(٣) أنظر المرجع السابق ص ٢٨٩ إلى ٢٩٥ .

القرارات ونظام الخدمة العسكرية وغير ذلك مما سبقت إليه الإشارة ، فإننا نستطيع في ضوء كل ذلك أن نستخلص كل جوانب وابعاد الحقيقة التي تؤكد حسن استعمال وتوظيف قدماء اليمنيين لما توفر لديهم من حقائق ومعارف طبيعیه واجتماعية في خدمة المجتمع نفسه ، وبنزعة عقلانية وراديكاليه شديدة الوضوح بالقياس والمقارنة بغيرهم من المجتمعات الحضارية القديمة في بابل والنيل وآثينا والهند وغيرها من المجتمعات الحضارية القديمة . كما نستطيع في ضوء كل ماسبق أن نستخلص مجموعة أخرى من النتائج والحائق الهامة الآتية :

نتائج وإستخلاصات :

(أ) إن قدماء اليمنيين بما توفر لديهم من حدود المعارف النظرية والتجريبية المتواضعة - على ما يبدو حتى الآن - إلا أنهم قد أحسنوا استخدامها وتوظيفها في حياتهم ضمن مفاهيم ونظم أكثر موضوعية وإنسانية ، لا يقل عن مدى توفيقهم في حسن استخدام وتوظيف الحقائق العلمية والطبيعية التي يزرخ بها تاريخهم في خدمة الإنسان ، وضمن مفاهيم عقلانية وعلمانية تعاونية واضحة ومتقدمة (١) .

(ب) إن احترام قدماء اليمنيين للعمل والانتاج ، واعتباره أساس تكوينهم السياسي والاجتماعي ، ربما يكون هو السبب الجوهرى وراء اختفاء أو غياب التنظيم العبودى والرق والقنانة بنفس الأنماط التي عرفتها المجتمعات الاقطاعية القديمة من ناحية ، وشيوع التداخل الطبقي وفكرة الانتماء الاجتماعى العام في نطاق التنظيم السياسى والاقتصادى والإدارى والجغرافى فقط ، القابل للتغير والتعديل وفقاً لطبيعة الظروف والحاجات المتغيرة من ناحية أخرى ، بعيداً عن الأسس العقائدية والقرابية والعرقية التي كانت تعتمد عليها المجتمعات القديمة في تقسيماتها الطبقيّة المغلقة بجانب الأساس الاقتصادى (٢) .

(١) راجع على محمد عبده : مقال في مجلة اليمن الجديد عن ظاهرة التعاون اليمنية ص ٤٩ - ٥٦ عدد مارس ١٩٧٧ .
(٢) تاريخ اليمن السياسى للحداد ص ٥٠ ، ٥٥ .

(ج) إن نظاما من السخرة كما يسميه البعض (١) . أو العمل الجماعي على الأصح الملزم سياسياً واجتماعياً لكل فئات الشعب قد أستعيبض به فعلا ، بدلا من نظام العبودية والرق والقنانة في عملية الانتاج والفعل بكل أشكاله ، سواء في تنفيذ أهم مرافق المجتمع والدولة ، أو ما يعرف اليوم بالهياكل الأساسية للاقتصاد القومي ، من طرقات وسدود ومرافق رى ومزارع وغيرها ، مما يتصل بمجهر المصالح العامة التي لم تكن قط ذات طابع فردى أو ملكية فردية ، لأنه من المستحيل تنفيذ وإقامة مثل تلك المرافق التي انبنى على أساسها الاقتصاد القومي وحضارة المجتمع بأسرها في نطاق الزرعة والملكية الفردية ، فالعمل الجماعي الذي تم من خلاله بناء تلك الأسس والمرافق الاقتصادية والحضارية العامة تحت إشراف الدولة وتنظيمها المباشر ، هو عمل جماعي منظم من أجل مصالح جماعية أيضاً ، ولم يكن سخرة من أجل فرد أو طبقة بيعينها . بل لقد ثبت بأن المنتجين المباشرين في مجال الزراعة وغيرها كانوا يحصلون على عوائد إقتصادية مقابل عملهم ، وبما يكفل تأمين معيشتهم من خلال اقتطاع نسبة معينة من كمية الانتاج نفسها، قل أو أكثر ، وتصير النسبة الأخرى إلى الدولة التي تملك الأرض وليس إلى أفراد أو ملاكين عقارين (٢) ، كما أن المشتغلين في الأعمال الانتاجية غير المباشرة مثل إقامة المرافق العامة من سدود وطرقات وغيرها كانوا يحصلون على أجورهم من الدولة في شكل نقدى أو عيني أو في شكل إعفاءات من الضرائب المستحقة عليهم . (٣) كما أن الدولة اليمنية القديمة قد فرضت نفسها على التجارة - كما يقول الدكتور جواد على - فجعلت أمر الاستيراد والتصدير في يدها وأنها نظمت العلاقة بين الدولة والناس ، ثم بين الناس بعضهم مع بعض ، ووضعت التعليمات الدقيقة التي تكفل سلامة أموال

(١) راجع سلطان أحمد عمر : نظرة في تطور المجتمع اليمني دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت الطبعة الأولى ١٩٧٠ .

(٢) راجع نيكولوس في « تاريخ اليمن القديم » ص ١٤٤ نقلا عن كتاب الحداد ، تاريخ اليمن السياسي ص ١٣٠ .

(٣) تاريخ الحداد ص ٤٣ .

الدولة وأموال الناس على حد سواء (١) .

(د) إن مجمل هذه الخواص والسمات الليبرالية والراдикаلية الواضحة في التفكير والعمل ونوع التكوين السياسى والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية في عناصر التراث الحضارى اليمنى العامة ، كانت هى النتيجة الضرورية التى استخلصها سكان هذه المنطقة من خلال صراهم ومعاناتهم المريرة والطويلة من أجل البقاء فى ظروف بيئية وطبيعية غير مستقرة ، والتى من خلالها وبها تمكنوا من فرض أنفسهم على هذه الطبيعة والبيئة الجغرافية القاسية وبناء حضارة زاهرة وعقلانية على أرضها ووديانها وجبالها الشاهقة والوعرة والتى لا تتيح حالة الصراع والآلية التى لا تتوقف مع ظروفها الطبيعية والجغرافية تلك - على نحو ماسبق تحليله فى الفصول السابقة من هذا البحث - لا تتيح أية فرصة لساكنيها للاستطراد والتفكير فى قضاياها مشية من أى نوع ، منفصلة عن جوهر التعامل المباشر مع الواقع ، والتى بدون مثل هذه النزعة ما كان ليتأتى قط بناء حضارة من أى طراز آخر فى هذه المنطقة فى الماضى ، الأمر الذى ما يزال حقيقة كذلك بالنسبة للحاضر والمستقبل .

وهكذا فإن كل هذه الحقائق السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى حياة المجتمع اليمنى القديم والتى جسدت من خلالها مجمل علاقاته الإنتاجية المتميزة فى تلك المراحل التاريخية المبكرة لى الأنعكاس المباشر والتعبير الجدلى المنسجم عن طبيعة القوى الإنتاجية المتميزة فى الطبيعة والواقع المادى ، وهكذا كانت وستظل خصوصيات ومميزات القوى الإنتاجية فى المجتمع اليمنى تفرز علاقات إنتاجية ذات مميزات وخصوصيات متميزة أيضا وعلى الدوام .

(١) د . جواد على : المفصل فى تاريخ العرب قبل الإسلام. الجزء السابع ص ١٩٣

إلى ٢٣١ وانظر فى ذلك أيضا تاريخ الحداد ص ٥٣ وما بعدها .